. ظاهرة التحويل بين النحو التحويلي و التراث النحوي البلاغي العربي

أ: وهيبة بوشليق
جامعة محمد بوضياف ـ المسيلة ـ

الملخص:

جاء المنهج التحويلي التوليدي بإجراءات تحليلية تختلف جذريا عن التحليل البنيوي الذي كان سائدا، ومن حقائقه المستجدة، الكشف عن ذلك الجانب الخفي العميق للغة، أو بالأحرى الجانب العقلي، وما يتعلق به من قضايا، كقضية التحولات العميقة التي تصيب نظامها مفردة و تركيبها، ودلالة ما اندرج تحتها من مفاهيم كالتحويل و التوليد، البنية العميقة و السطحية.

وقد تأثر النحاة العرب المحدثون بهذا المنهج تأثرا بالغا، واستغلوا قواعده التحويلية بكل اهتمام، وفي أثناء مقارباتهم بين عدد من مكونات النظرية وبين نظائرها في الموروث النحوي العربي القديم؛ استشعروا أن هناك الكثير من نقاط التقاطع بين المنهجين، ومنها قضية التعليل والتفسير وهو منهج نهجه القدماء في تحليل الظاهرة اللغوية، إضافة إلى قضايا فرعية تتعلق به " كالأصل و الفرع "، و " قواعد الحذف" و "التقديم و التأخير".....الخ.

مقدمة:

جاء المنهج التحويلي التوليدي بإجراءات تحليلية تختلف جذريا عن التحليل البنيوي الذي كان سائدا، ومن حقائقه المستجدة، الكشف عن ذلك الجانب الخفي و العميق للغة، أو بالأحرى الجانب العقلي، و ما يتعلق به من قضايا، كقضية التحولات العميقة التي تصيب نظامها مفردة و تركيبا، ودلالة، و ما اندرج تحتها من مفاهيم كالتحويل و التوليد، البنية العميقة و السطحية، و العمليات التحويلية.

وقد تأثر النحاة العرب المحدثون بهذا المنهج تأثرا بالغا، واستغلوا قواعده التحويلية بكل اهتمام، وفي أثناء مقارباتهم بين عدد من مكونات النظرية و بين نظائرها في الموروث النحوي العربي القديم؛ استشعروا أن هناك الكثير من نقاط التقاطع بين المنهجين، ومنها قضية التعليل و التفسير وهو منهج نهجه القدماء في تحليل الظاهرة اللغوية، إضافة إلى قضايا فرعية تتعلق به "كالأصل و الفرع"، و "قواعد الحذف" و "التقديم و التأخير".....الخ.

فما المقصود بظاهرة التحويل من المنظور اللساني الحديث؟ و هل هناك جذور للظاهرة في الموروث اللغوي العربي القديم؟ فإن كان لها جذور، فماهي أهم نقاط التقاطع ـ التي تتعلق بهذه المقولة اللسانية ـ بين ما تقدمه التوليدية التحويلية و ما سنرصده من ملاحظات متناثرة في الفكر البلاغي و النحوي العربيين؟

التعريف بالظاهرة:

فكرة "التحويل"(Transformation) إحدى أهم المقولات المعرفية التي جاء بها المنهج التحويلي، الذي يرى أن الإنسان يتمتع بكفاءة لغوية تمكّنه من النطق بما لا نهاية من الجمل، فالقواعد والقوانين معدودة محصورة، والعبارات المنطوقة عديدة غير محصورة، ومفهوم "التحويل" يمثل مرحلة متطورة و جادة في مسيرة البحث العلمي المتواصل لهذه النظرية، وقد اتخذ أساسا مهما بنيت عليه المعالجات النحوية المختلفة كإجراء تطبيقي لتفسير التراكيب المنطوقة على مستوى الأداء اللغوي.

وهذا المفهوم يقوم على أن لكل جملة منطوقة على السطح بنيتين، إحداهما "عميقة" والأخرى "سطحية"، و"التحويل" هو وصف

للعلاقة القائمة بين هاتين البنيتين، أو هو عملية تغيير تركيب لغوي إلى آخر بتطبيق قانون تحويلي واحد أو أكثر، كالتحويل من جملة خبرية بسيطة إلى جمل إنشائية، فيكون قانون التحويل في هذه الحالة "الزيادة"، فالجملة الخبرية البسيطة تمثل "البنية العميقة"(مسند إليه+ مسند) /(مسند+ مسند إليه) ويطلق عليها مصطلح **"الجملة الأصل"**؛ والجملة الإنشائية تمثل "البنية السطحية" وتسمى **"الجملة المحولة"**. ونمثل لذلك بقولنا: 1. جاء محمّد"(نواة) / 2. هل جاء محمّد؟ (محولة بزيادة " هل") ومثلها: 3. ماجاء إلّا محمّد.

وقد أحصينا لهذا المفهوم مجموعة من التعريفات نذكر منها: يعرّفه "بالمر فرانك" Balmer (Franc) حسب ما أورده "محمد حماسة عبد اللطيف" بأنه: «تحويل جملة إلى أخرى، أو تركيب إلى آخر، والجملة المُحوَّل عنها هي ما يعرف بالجملة الأصل»[1]. وقد بيّنا طبيعة هذه العملية فيما سبق من الكلام.

ويعرّفه "محمد صغير بنّاني" بأنّه: «التغيرات التي يدخلها المتكلم على النص فينقل البنيات العميقة المولّدة من أصل المعنى إلى بنيات ظاهرة على سطح الكلام، وتخضع بدورها إلى الصياغة الحرفية الناشئة عن التقطيع الصوتي»[2].

ف"بناني" هنا لايقصر عملية التحويل على الجملة الواحدة فقط منعزلة عن غيرها، وإنما يوسع مظاهر هذا التحول على مستوى النص الذي تتنوع فيه العمليات التحويلية المولَّدة عن البنى العميقة والمولِّدة بدورها للمعنى الذي تحملة جمل النص على المستوى السطحي، أي كما ينطقها المتكلم فعلا، والبنى العميقة مكنونة في ذهن الفرد وهي تمثل الجمل في صحتها النحوية قبل أن يعتريها التغير الذي من مظاهره الخروج عن القاعدة، وهو من مظاهر الإبداع اللغوي والإنتاج الأدبي في أسلوبيته وسميائيته.

ويعرّفه "عبد الجبار توامة": «هو نقل اللفظ من هيئة أصلية له إلى هيئة أخرى بقصد تعديل المعنى أو تغييره، وهو قد يكون في صيغة الكلمة أو في وظيفتها التّركيبية أوفي رتبتها أو في حركتها الإعرابية»[3].

ومن خلال التعريفات السابقة، نستشف ما يأتي:

- من سمات البنية اللغوية التبدل والتحول حتى يتم التعبير عن المواقف الخطابية المختلفة.
- هناك نشاط ذهني يدور في عقل المتكلم، وهو سابق في الحضور عن الأداء الفعلي للكلام، ويمثل نظاما لغويا غير ظاهر، له قواعده وقوانينه التي لها تأثير مباشر في بناء العملية الكلامية، إنه نظام لغة التفكير، و لا يمكن تخطي الحدود الفاصلة بين هذا النظام الحاضر في العقل، و النظام الحاضر في الفعل إلا باعتماد منهج يقدم التصورات والفرضيات المفسرة للعلاقة بينهم.
- ظاهرة التحويل لا تمس الجانب التركيبي فقط (على مستوى الجملة)، وإنما تمُسّ أيضا الصيغة الصرفية* ؛أي أن التحويل ظاهرة صرفية ونحويّة، ففي الأولى تكون الصيغة الصرفية (اسم، فعل) أصلية، وباستخدام العملية التحويلية المتعددة الأدوات -وهي بطبيعة الحال أدوات اشتقاقية- تحوّل الأصل إلى فرع، إما بالزّيادة أو الحذف أو الاستبدال...الخ، وظواهر الإعلال والإبدال والقلب المكاني، وتعدية الفعل اللاّزم خير مثال. ولنأخذ على سبيل المثال، الفعل اللاّزم إلى فعل

متعدٍّ (هذا تحويل يتم على مستوى الجملة الفعلية)، «وهو فعل له قوة واحدة أو محدودة بعنصر واحد هو الفاعل، يمكن أن يتحول إلى فعل متعدّ متحكم في عنصرين هما: الفاعل والمفعول، من خلال وسائل محددة هي التعديّة بحرف الجر أو التغيير في صيغة الفعل أو التضمين.. ».[4]

والتغير الذي يتم في الوظيفة التّركيبية، كتحويل الفاعل إلى تمييز كما في **قوله تعالى:** ﴿واشْتَعَلَ الرَّأسُ شَيْبًا﴾ **[مريم:04]** أي "اشتعل شيبُ الرأس"، والتغيير في رتبتها، كتقديم الخبر عن المبتدإ، والتغيير في الحركة الإعرابية مثل: فتَحَ (جملته مبنية للمعلوم) فُتِحَ (جملته مبنية للمجهول).

ويمسّ التغيير في الوظيفة التركيبية ما يسمى بالمركب الإفرادي أو الاسمي، وقد وضح هذه الفكرة "محمد حماسة عبد اللطيف" في كتابه (من الأنماط التحويلية)، وضرب أمثلة توضيحية مثل: "ثوبُ خزّ" أصلها: "ثوبٌ من خَزٍ"، "ضربًا زيْدًا " أصلها: " اضْرِبْ زَيْدًا " (فعل+ فاعل).

ظاهرة التحويل إذا ظاهرة نحوية، تعكس نشاطا مميّزا وحركة دائبة لعناصر الجملة الأصل، فتنقلها من عالم التجريد إلى عالم التحقق الفعلي، مشكلة علاقة وطيدة بينها وبين الجملة المحولة. والتي يجدر بنا في هذا المقام الوقوف عند حدودها.

مفهوم الجملة المحولة:

يجدر بنا الحديث أولا عن "الجملة الأصل" أو "النواة" أو "الأساسية"، والتي حدّد لها"تشو مسكي" (chomsky) صفات منها: أن«تتّصِف ببساطتها، وقصرها، وبكونها أكثر التّراكيب ورودا واستعمالا، وتنطبق هذه الأوصاف دائما على الجملة الإخبارية التقريرية المبنية للمعلوم»[5] وهذا ما ذهب إليه "محمود أحمد نحلة" قائلا :«ويُشترَط فيها أن تكون بسيطة، تامّة، خبرية، فعلها مبني للمعلوم إن كانت فعلية، مُثْبَتَة»[6]، وهذا ما يتفق عليه من ذهب مذهب "تشومسكي" (Chomsky) من المحدثين الذين تناولوا نظريته بالدراسة[7]، وإذا لم يتحقّق فيها (أي الجملة) شرط أو أكثر من الشروط السابقة، كأن تكون مركبة، أو ناقصة، أو إنشائية، أو فعلها مبني للمجهول، أو منفية، فهي جملة محولة[8]. فالجملة المحولة إذا جملة نواة اعتراها التغير والتحول و التبدل لأداء وظائف كلامية متعددة، وليس معنى هذا أن الجملة الأصل أي البنية العميقة لا ترد في الكلام السطحي أبدا، وإنما يستعملها المتكلم يوميا وهي أقل ورودا من المتحولة مادام المتكلم في إنتاجيته للكلام خاضع لما يحيط به من ظروف، ومن الناحية البلاغية كما نعلم مقام الذكر مثلا ليس هو مقام الحذف، ففي مواقف خطابية كثيرة قد نضطر لحذف أحد عناصر الجملة كما في الجواب عن سؤال. والحذف أفضل من الذكر.

كما عرّف "محمد حماسة عبد اللطيف" الجملتين بقوله :« أما البنية الأساسية فهي النظام التجريدي الثابت لتصور تركيب الجملة في الحالة الأولى من حالاته التي تُعِدُّ المنطوق الذي يوحّد بين الفكرة النظرية والنطق الفعلي... مثلا: إنّ الجملة الأساسية تتكوّن من (المبتدإ والخبر)، فهذا حديث عن بنيتها الأساسية، وأما الحديث عن أيّة جملة واقعية منطوقة أو مكتوبة، فهو حديث عن بنائها؛ هذا البناء تعرض له عوارض مختلفة تحوله من معنى إلى آخر مع المحافظة على البنية الأساسية، كالتقديم والتأخير... وكالحذف أيضا والنفي والاستفهام والتأكيد»[9].

أما "خليل أحمد عمايرة"، فيرى أن الجملة «هي الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، ويُعِدها الجملة النواة أو التوليدية، وفائدتها الإخبار، فإذا طرأ عليها عنصر من عناصر التحويل (الترتيب، الزيادة، الحذف، الإعراب، التنغيم)، فإنها تصير جملة تحويلية ذات معنى جديد تَحَوّلَ عن معنى النواة.... »[10].

ويتضح مما سبق أن من صور الجملة المحوّلة في النّحو العربي: الحذف، التقديم والتأخير، الزّيادة أي زيادة عناصر جديدة للجملة الأصل: كالنواسخ، أدوات التوكيد، أو أدوات النفي..الخ، الجملة الشرطية، أو استبدال عنصر مكان عنصر وغيرها من ظواهر التحويل؛ فهذا أهمها وأشهرها فقط.

ظاهرة التّحويل أساس مهمّ في التّحليل النّحويّ للمنهج التّحويليّ:

لقد اكتسب مصطلح التّحويل (Transformation) شهرة واسعة بعد ظهور النحو التوليدي التحويلي، و«مدلول هذا المصطلح يعد أحد أهم المفاهيم الأساسية في المدرسة اللغوية وفي طريقتها في تحليل اللغة.»[11] ، وهذا التّحليل يختلف جذريا عما هو منتهج في المدرسة البنيوية الوصفية التي هي في رأي "تشومسكي" (Chomsky) «اكتفت بوصف التّراكيب اللغوية وتحليلها بطريقة شكلية متجاهلة بذلك الدور الذي يلعبه المعنى على مستوى اللغات، ولم تحاول تحديد القواعد التي يلجأ إليها المتكلم عند تكوين جمل غير محدودة»[12]، إنّ المدرسة التّوليدية التّحويلية «لم تتوقف عند وصف اللغة، بل تعدته إلى تحليلها وتفسيرها، واستنباط القواعد العامة التي تحكمها»[13] ومن ثمة كانت الكفاية اللغوية محط الدّراسة والتّحليل، وهي تتضمن مجموعة القواعد التي تعلّمها الفرد[14] ، وتُمكّنه من إنتاج عدد غير متناه من الجمل، ولا يستغل منها إلاّ ما يحتاجه أثناء الأداء الفعلي للكلام، ومن هنا كان اتجاه "تشومسكي" اتجاها عقليا. فمصطلح الكفاية هو مفهوم تجريدي صوري مكنون في ذهن كل فرد ينتمي إلى مجتمع متجانس لغويا، وهي تتحقق عند الفرد في مرحلة الاكتساب النهائية للغة ما، حيث تعطيه القدرة على استغلال القواعد النحوية وغيرها من القواعد المتعلقة بالمورفولوجيا والفونولوجيا والمعجم، في الإنتاج اليومي للكلام، وكل هذا نلاحظه في قواعد التقطيع الصوتي لكل ماهو منطوق فعلا. ونشير هنا إلى أن تشومسكي أراد أن يضع قواعد نحوية كلية (النحو الكلي) يجمع بين أنحاء كل اللغات الطبيعية.

وكان من نتائج هذه الإجراءات التي قام بها أصحاب النظرية التوليدية التحويلية، أن تم الكشف عمّا يسمّى بالبنيتين "العميقة" و"السطحية"، أما الأولى فهي شكل تجريدي (Abstract) داخلي يعكس العمليات الفكرية، ويمثل التفسير الدلالي الذي نشتق منه البنية السطحية من خلال سلسلة من الإجراءات التحويلية[15]، وبعبارة أخرى هي «تركيب مجرد وافتراضي، يتوقّف عليه معنى الجملة وتركيبها بعد أن يصبح تركيبا ظاهريّا»[16]، وأما البنية السطحية فتمثّل الجملة كما هي مستعملة في عملية التواصل أي في شكلها الفيزيائي بوصفها مجموعة من الأصوات والرموز[17].

ومن هنا فوظيفة البنية العميقة، إعطاء المعنى المقصود للجملة «واعتبار المعنى في تحليل الأبنية والتّراكيب النحوية يعد أصلا عند التحويليين»[18].

العملية التّحويلية التي تتم بين البنية العميقة والسطحية، تسير وفق قواعد تسمى القواعد التحويلية(***)، وتتمثل وظيفتها التّركيبية في أنّها «تتحكم في تحويل جملة الأصل أو البنية العميقة»[19]، فتنقلها من الجانب المنطقي أو التجريدي إلى الجانب المادي الصوتي، وشبه "محمد علي الخولي" العلاقة بين البنيتين بعملية كيماوية «يتم التعبير عنها بمعادلة أحد طرفيها المواد قبل تفاعلها (Input)، والطّرف الآخر هو الناتج بعد التفاعل (Output)»[20].

ويؤكد "عبده الراجحي" أنه يجب معرفة كيف يتم تحول التركيب الباطن إلى كلام على السطح وهذا هو الأصل في النّحو التّحويلي، فهو في رأيه يهتم بالقوانين التي تحدد البنية التحتية وتربطها ببنية السطح[21]. وفي النحو التحويلي يطلق على المرحلة المحدد لتلك القوانين "البنى المتوسطة".

والقواعد التّحويلية التي حدّدها "تشو مسكي" كثيرة منها: الاستفهام والنفي والأمر والمجهول والعطف، الدمج، الإتباع، الزمن ...الخ ، وهي لا تخرج عن إطار العمليات الآتية: الحذف (Délétion) ، الإحلال(Replacement)، والتوسيع (Expansion)، الاختصار (Réduction)، الزيادة (Addition)، وإعادة الترتيب (Permutation)[22].

ويرى بعض الباحثين، أن النظرية قدمت ألوانا من البني التركيبية التي تفتح آفاقا جديدة للدّرس التركيبي العربي، كتراكيب المصادر الصريحة، وتراكيب المصادر المؤولة، ومركبات أسماء الفاعلين والمفعولين، ومركبات أشباه المصادر، الجمل المبنية للمجهول، مركب ضمير الشأن، الجمل التي تحوي أفعال المقاربة، (االرجاء، والشروع)، وأساليب النداء، الإغراء والتحذير، وغيرها من الأساليب[23].

إنّ تناول هذه الأنواع من الجمل من منظور توليدي تحويلي، أي باعتماد منواليْ التفسير والتعليل من خلال الافتراضات (التقديرات)، يقترب ممّا تناوله القدامى العرب في تفسيرهم للتراكيب المنطوقة؛ و هذا ما استشعره النحاة العرب المحدثون في أثناء تطبيق القواعد التحويلية التوليدية في الدرس النحوي العربي الحديث[24]؛ فالتوجه إلى جعل الجملة ذات بنيتين: عميقة هي الأساس، وسطحية ناجمة عن العميقة بعد عملية التحويل أخْذٌ بمبدأ "الأصل والفرع"، الذي نادى به النّحاة العرب القدامى[25]، فأجروا مقاربات بين عدد من مكونات النظرية، وبين نظائرها في الموروث النحوي العربي القديم، لأنّ منهج القدماء كان قائما على التعليل، و التفسير والتأويل، وهي نقطة يلتقي فيها المنهجان؛ والإشكالية المطروحة:

ما هي أهم مظاهر التّحويل في الدرس النّحوي العربي القديم ؟ وهل عرف بهذا المصطلح أم لا؟

. ظاهرة التّحويل في الدّرس النّحوي العربيّ القديم:

«إذا كان "التحويل" في الفكر النّحوي التحويلي قد قام على أساس أن لكل جملة ينطق بها المتكلم بنيتين إحداهما عميقة والأخرى سطحية، وكان لا بد من "التحويل" بقواعده المختلفة لكي يقوم بدور نقل البنية العميقة من عالم الفكرة المجردة إلى عالم التحقق الصوتي، فإن هذه الفكرة نفسها التي أدت إلى ضرورة "التحويل" في المنهج التحويلي الحديث قد وجدت بشكل أو بآخر في الفكر النحوي العربي القديم.»[26].

وأهم القضايا التي قابل فيها الباحثون بين ما هو موجود في النحو التحويلي، والنحو العربي

«قضية "الأصل والفرع" وقضية "العامل"، و" قواعد الحذف"، و"قواعد الزيادة أو الإقحام"، و"قواعد إعادة الترتيب" و"مفهوم النحو" و"السلّيقة"، و"ما ينحصر وما لا ينحصر" "والسطحي والعميق" »[27] ، وبطبيعة الحال النّحاة لم يعبّروا بنفس المصطلحات في جميع الأحوال، وإنّما عبّروا عن مفهومها بمصطلحات أخرى.

ومن الباحثين الذين أشاروا إلى هذه الفكرة "عبده الراجحي"، فنجده يقول في قضية الأصلية والفرعية[28]: «شغل نحاة العربية منذ مرحلة النشأة بالبحث في هذه القضية، فقرّروا أن النكرة أصل والمعرفة فرع، وأن المفرد أصل للجمع وأن المذكر أصل للمؤنث... وأن التصغير والتكسير يردّان الأشياء إلى أصولها وهكذا...»[29] ، ويقرّ أن قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية في فهم " البنية العميقة" وتحولها إلى بنية السطح و يدعم فكرته بما ورد في (الكتاب) لسيبويه(ت180ه): «وإنّما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد ... فالتذكير أوّل وهو أشد تمكُّنا، كما أن النكرة أشد تمكُّنا من المعرفة ... »[30].

وظاهرة التّحويل من الأصل إلى الفرع عرفت عند القدامى بـ "العدول عن الأصل" وذلك بتغيير الرتبة، أو بحذف عنصر أو زيادته[31].

وقد أومأ إلى ذلك "ابن جنّي" (ت392 ه) حين قال: «من إصلاح اللفظ قولهم: "كأنّ زيْدًا عمْرُو"، اعلم أن أصل هذا الكلام: "زيدٌ كعمْرُو"، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه (إنّ)، فقالوا: "إنّ زيدًا كعمرُو"، ثم إنّهم بالغوا في توكيد التشبيه، فقدموا حرفه إلى أول الكلام عناية به... فلما تقدمت الكاف، هي جارة لم يجز أن تباشر (إنّ) لأنه ينقطع عنها ما قبلها من العوامل فوجب لذلك فتحها فقالوا:"كأنّ زيدًا عمرُو"»[32].

فالتحويلات التي أُجريت على هذا الملفوظ، أو بالأحرى على المشير الرُّكني في البنية العميقة، تتبدّى في: تحويلات بالزيادة – تحويل موقعي (تقديم و تأخير) – تحويل فونولوجي(إنّ - أنّ)[33].

وهناك عديد من الأمثلة، التي يضربها "ابن جنّي" في كتابه (الخصائص)، تمثل الجملة المحولة وافتراض التركيب العميق لها، خاصة ما تعلق بظاهرة الحذف، وتميّزت بالطرافة و الإمتاع و شد الانتباه إليها[34].

ويمثل كتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" لابن هشام الأنصاري(708- 761ه)، وما حوى من قضايا نحوية صورة واضحة لفكرة التحويل، ويشهد له بهذا كثير من الباحثين، فالقضايا التي تناولها «تكاد تقترب في مفاهيمها، مما نادت به النظرية التوليدية التحويلية، مثل: مفهوم الملكة والتأدية، البنية العميقة والسطحية، التّحويل ....الخ، وإن اختلفت التسميات بحكم التمايز الزمني، البيئي والفكري، فالصناعة والقياس يقابلان الملكة* والاستعمال والمعنى يقابلان التأدية، والتقدير يقابل التّحويل العكسي، وظاهرة اللفظ والمعنى يقابلان -على التوالي- البنية السطحية والعميقة، والجملة النّواة هي المسند والمسند إليه ليس إلاّ»[35].

لقد كان النّحاة العرب الأقدمون يدركون ذلك الجانب الخفي والعميق المجرّد، ويدلّ على ذلك عدم اكتفائهم بوصف واستقراء ما سمعوه من كلام العرب فقط، وإنّما راحوا

يعلّلون للظّواهر اللّغوية ويفسّرون، وهذا نجده خاصّة عند أصحاب المدرسة البصْريّة لأنّ الكوفيين لم ينتهجوا تلك السّبيل، وإنما اكتفوا إمّا بإسناد ما سمعوه إلى العرب، أو الاقتصار على وصف التّركيب اللغوي، مع تحديد الشروط المصاحبة له.

ومبدأ التقديرات والتفسيرات يدخل في إطار مفهوم البنية العميقة والعمليات التحويلية؛ «وقد كان هذا المنحى واضحا في تناول النّحويين، إذ كانوا يُراعون دائما(البنية العميقة) أو ما يقدرونه للجملة المنطوقة، فهناك دائما " نموذج" أو " معيار" أو " أصل" تجريدي في الغالب، يحاول "الكلام الحي" تنفيذه وإخراجه إلى حيز الوجود، وقد جمع النّحويون القدماء بين النموذج التجريدي والتعبير الواقعي المنطوق»[36].

كما عبر النّحويون عن مفهوم البنية العميقة بطرق مختلفة، كقولهم: «"أصله كذا"، أو "قياسه كذا"، أو هو على "تقدير كذا"، أو "تأويله كذا"، أو على "نية كذا"، وغيرها من العبارات التي تعني شيئا واحدا هو أن هناك بنية عميقة وراء السطح المنطوق»[37]؛ فإذا كانت هذه البنية هي مجرد تصور افتراضي عقلي لتفسير بعض الحقائق المتعلقة بالنظام اللغوي، فإن التركيب المقدر في النحو العربي هو أيضا تصور افتراضي عقلي لتفسير بعض حقائق الظّاهرة اللغوية؛ والأمثلة عامرة بها كتب النحاة خاصة الأوائل، ومنها: قول سيبويه: «هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفافا وذلك قولك: "ليس غير" و"ليس إلا"، كأنه قال: "ليس إلا ذاك وليس غير ذاك"»[38]، وقول ابن جنّي في الحذف أيضا: « ... وذلك كقولهم في تفسير قولنا: "أهْلَك والليلَ" معناه: "الحَقْ أهْلَكَ قَبْلَ الليْلِ"، فرُبما دعا ذاك من لا دُرْبَةَ له إلى أن يقول: "أهْلَكَ والليْلِ فيَجُرّهُ"، وإنمّا تقديره:"الحَقْ أهلكَ وسابِقِ الليلَ"»[39]، وقال ابن هشام الأنصاري في تفسير الجملة المحوّلة بالتقديم والتأخير:«والمعتبر أيضا ما هو صدر في الأصل، فالجملة من نحو: "كيف جاء زيدٌ"، ومن نحو: "فأيَّ آياتِ الله تُنْكِرُونْ"، ومن نحو "فريقًا كذّبْتُم وفريقًا تَقْتُلُون ...فعليّة، لأن هذه الأسماء في نيّة التأخير»[40]، ومصطلح "نيّة" له علاقة بالجانب الذهني والعقلي.

فالجملة المحوّلة إذا، والعمل على تحليلها كانت محلّ اهتمام عند النحاة الأوائل، إذ كانت لهم إشارات حول جملة الاستفهام والتعجب والحذف والزيادة لغرضي النفي والتوكيد وأساليب الإغراء والتحذير ...الخ.

ولم يكتفوا بتقديم التفسير فقط، وإنما راحوا يعللون لهذا التّركيب الذي فيه خروج عن المألوف؛ فهو يشّد الانتباه بكسره حاجز اللغة وقوانينها، لقد أعملوا فكرهم من أجل تجاوز الصراع القائم بين المعيار والاستعمال، فالخروج عن قوانين اللغة وضوابطها هو ضرورة وله ما يبرره[41]، ومن ثمة حاولوا أن يجدوا هُم أيضا مبررا لسلامة القواعد التي وضعوها، فلجأوا إلى ما يُسمّى بالاعتداد بالأصل؛ سالكين مبدأ التفسير والتّحليل الذي غدا أصلا في تحليلاتهم النّحوية، وفي توجيه الظاهرة النّحوية وتخريجها، والقيود التي وضعوها (أصل القاعدة) صالحة عند أمن اللبس إلى أن يعدل عنها إلى أنماط فرعية[42].

إن آليات المعالجة النحوية التي تبناها علماؤنا الأوائل، والتي كان الهدف من ورائها إيجاد مبرر لسلامة القواعد التي وضعوها، تتجلى بصورة واضحة في ظاهرة التأويل النحوي المرتبطة ارتباطا حميما بنظرية العامل النحوي القائمة على أن "لكل معمول عامل"،

فإذا غاب العامل وجب تقديره حتى ندرك طبيعة علاقة تأثير العناصر في بعضها، ودور تلك العلاقة في تحديد المعنى؛ وما أكثر نصوص اللغة التي جاءت متعارضة مع قوانين نظرية العامل، فلا يجد النحوي أمامها بدا من وضع تصورات عقلية وافتراضات للنص الموجود والذي لا وجود لها فيه ،وذلك حتى يتسق التركيب المنطوق مع القاعدة .

وذلك الاتساق لا يكون على حساب المعنى وإنما راعى النحاة حدود المعنى وقوانين التصرف الإعرابي في آن واحد، ولذلك نجد "ابن جني" يعقد بابا في الخصائص سماه: " باب في الفرق بين تقدير الإعراب و تفسير المعنى"؛ إذ لا ينبغي أن يكون في تأويل المعنى للتراكيب الخارجة عن ضوابط اللغة، تعارض بينها وبين الإعراب.

ففكرة التّحويل كما يبدو، كانت قائمة في صدورهم متصوَّرة في أذهانهم، مختلجة في نفوسهم، متصلة بخواطرهم، حادثة بها أفكارهم، موجودة فيهم بالقوة، وحاولوا إخراجها إلى الفعل والممارسة، وهم لم يكتفوا بذكر عملية التحويل (الحذف، الاستفهام، النفي ...)، وإنما كما رأينا سابقا يذكرون أدوات التحويل وخطواتها، ووسيلة التحليل كذلك، وما ينقصها إلا شيء من التنظيم.

والشيء اللافت للانتباه، هو تقديم أسباب التحويل أو بعبارة أخرى "العدول عن الأصل"، وهي أسباب غير لغوية، كطرح فكرة "المقام" بالمصطلح الحديث، والتي تمثل الظروف المحيطة بالمتكلم والمخاطب، وأثر ذلك في دلالات الجملة المحولة، مما رسم لها منحى آخر هو "المنحى البلاغي"، وقد رُسمت له صورة تحليلية رائعة مع العالم النّحوي البلاغي "عبد القاهر الجرجاني"(400ـ 471هـ). فكيف نظر الجرجاني إلى أسلوب الجملة المحوّلة؟ وما علاقتها بالمقام؟.

2-5- الجملة المحوّلة من المنظور البلاغي:

يجدر بنا قبل الانطلاق في عرض نظرة البلاغيين إلى الجملة المحولة، أن نحدد أولا الفرق بين نظرة النحو، ونظرة البلاغة إلى التركيب اللغوي وأحواله، فالأول يتبنّى النظرة المعيارية المثالية لأوضاع عناصر التركيب اللغوي، وهي نظرة «جعلت النّحاة يحددون معنى (الكلام) بما يرتبط بالعبارة ظاهرا أو تقديرا، فأما القول بظاهر العبارة، فهو ما أهمّهُم رعاية للسلامة، وأما التقدير، فهو جري منهم وراء هذه السلامة ورعاية لها حفاظا على مثالية الأداء»[43].

إلا أن هذه المثالية افتراضية أكثر منها تطبيقية وواقعية[44]، فالمتكلم أثناء الأداء الفعلي والفردي للكلام، قد ينتهك هذه المثالية ويعدل عنها، فيعدل عن الذكر إلى الحذف، والترتيب إلى التقديم والتأخير، وعن الإظهار إلى الإضمار...الخ، وهذه النظرة يتبناها البلاغيون، إذ هُم -على خلاف النّحويين- مُوكلُون بوصف الطرق الخاصة في استعمال اللغة التي تتجاوز حدود الإبلاغ العادي إلى التأثير في الأشخاص[45]، طرق تعدت مسار الصّحة النّحوية لتدخل الإطار الفني والجمالي، ولما كانت الجملة المحوّلة تمثل تراكيب خاصة في الاستعمال اللغوي، فإنها تعتبر من ضمن المباحث البلاغية خاصة علم المعاني.

إنّ الاقتصار على تتبّع قيود النحو وقوانينه، لا يسمح باستثمار الإمكانات النّحوية من الناحية الفنية والجمالية والدلالية للغة، ولذا فإن علم المعاني يتجاوز فكرة الصحة النّحوية إلى فكرة "المقام"، حيث يقف على

الموقف الذي سيقت فيه العبارة، والمعنى والغرض المراد منها دون غيرها[46].

وهذا المنهج، نجده مجسدا عند "عبد القاهر الجرجاني" ومن تبعه من البلاغيين، ففي عرضه للدراسة التطبيقية لخواصّ التراكيب نجده يتتبع مواطن الجمال والارتقاء اللغوي، ويبسط للمعاني والدلالات المتنوعة الناتجة عن تعدد الفروق والوجوه الخاصة بالنظم، سواء أكان التركيب قرآنيا أم شعريا أم خطابا عاديا.

وقد استطاع "الجرجاني" بأفكاره العميقة الكشف عن أسرار النظم العربي، والإمكانات التعبيرية الهائلة التي يتمتع بها، وهي التّراكيب التي أدخلها في إطار الفضيلة والمزية، ذلك لأنه ميز بين نوعين من التراكيب[47]: تراكيب تقتصر على مستوى الصّواب أو الصّحة النّحوية، وأخرى ترتقي إلى مستوى المزية والجمال الفني، وكلاهما لا يعتبران نظما إلا بتوخي معاني النحو بين معاني الكلِم، إذ «ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله»[48].

والمزيّة التي تخصّ الوجوه والفروق المختلفة للنظم في نظر "الجرجاني" تكتسبها إذا ما وافقت المعاني المطلوبة والأغراض المقالية المتنوعة، فهي تناسب مقاما دون آخر وغرضا دون غرض[49].

إنّ هذه الأفكار المهمة التي يطرحها "عبد القاهر"، وغيرها نجده يبسطها بالتفصيل في أبواب، كباب الحذف والتقديم والتأخير والفصل والوصل..الخ، فمعاني النحو محدَّدة، والوجوه والفروق التي تنسج على أساسها متنوعة متعددة[50].

ويكاد يجمع اللغويون المحدثون على أن أفكار "عبد القاهر الجرجاني" في النظم، تكاد تقترب من أفكار اللسانين والأسلوبين المعاصرين، ففكرتا المستوى العميق والسطحي التي تنتمي إلى النحو التحويلي، نجدها ماثلة عنده، فالمستوى العميق يمثل التركيب اللغوي في مرحلة الصواب، أي في القاعدة النحوية المثالية الخاصة باللغة، والمستوى السطحي يمثل مرحلة الإبداع، أي إبداع تراكيب وهيئات وتآليف باستغلال الإمكانات النّحوية الإبداعية[51]، فيأتي التركيب مشحونا بالإيحاءات والدلالات.

والفرق الذي نسجله بين تحليل التركيب عند "عبد القاهر الجرجاني"، وعند النحو التحويلي هو أن الاتجاه الأول اتجاه نحوي بلاغي، والثاني اتجاه نحوي بحت، فـ "عبد القاهر" ومن تبعه تجاوزوا البحث في فكرة أصل التركيب وظاهره من حيث الصحة النحوية إلى الوقوف على المقام، إذ لا تتحدد دلالة الكلام أو تتجلى مزاياه إلا في حضور هذا العنصر، بل إن العدول عن أصل التركيب في أي نشاط لغوي يقتضيه المقام أو السياق؛ يقول "الجرجاني" في باب الحذف: «ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة...»[52].

إن الدراسة التحليلية التي قدمها "الجرجاني"، والتي تخص الكلام البليغ كشفت عن أنه لا أدبية، إلا بتضافر الإمكانات النحوية والبلاغية ، «وأن دخول النحو بكل حقائقه التحويلية إلى منطقة الأدبية، قد ساعد على تحقيق معنى النظم سطحا وعمقا»[53].

من خلال كل ما سبق نستنتج أن ظاهرة التحويل في النحوين العربي والتحويلي تنبئ عن النزعة العقلية المنتهجة في كليهما، وهذه نقطة التقاء مهمة، لكنها لا تعني أن هناك تطابقا في المنهج والأهداف المرجوة؛ فإذا كان غرض النحو العربي من افتراض الأصل المقدر، هو محاولة

إعادة صياغة التركيب المنطوق للاتساق مع القاعدة ،من خلال ربط العناصر الحاضرة في البنية التحتية بالحاضرة في البنية السطحية؛ فإن هدف النحو التحويلي أبعد من ذلك ، فهو يتبنى منهجا علميا موضوعيا، يعتمد على نتائج العلوم التجريبية، كعلم النفس، الرياضيات وعلم الذكاء الاصطناعي من أجل اكتشاف قواعد النحو العالمي، والبحث في قضايا اكتساب البشر للغة، ومنها الجانب الإبداعي في الأداء اللغوي؛ مع أن فكرة الإبداع لم تكن غائبة عن أذهان علمائنا، وكان من نتائج اللسانيات التوليدية التحويلية ظهور ما يسمى باللسانيات المعرفية وهي التي تعنى بدراسة سيرورة الذهن في معرفته بالعالم وخاصة المعرفة اللغوية.

الهوامش:

[1] محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النّحو العربي، دار غريب، القاهرة، 2006، ص:13.

[2] محمد صغير بناني: المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، دار الحكمة سلسلة أهل الحكمة2000، ص: 81.

[3] عبد الجبار توامة: تجديد النحو العربي وفق منهج عربي جديد،أعمال ندوة: تيسير النحو، 23-أفريل2001. بالمكتبة الوطنية بالحامة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر،2001، ص: 305.

* أخذ المحدثون هذا النوع من التحويل بعين الاعتبار، فألف محمود سليمان ياقوت كتابا عنونه بـ: ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية سنة 1986، وتطرق محمد حماسة عبد اللطيف إليها بالشرح في كتابه: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص:41 وما بعدها. وهناك نوع آخر من التحويل قال عنه عيسى شحاته: «ويعرض أيضا لظواهر إسناد الفعل لغير الفاعل الحقيقي، والتي يطلق عليها التحويل.»، ينظر إلى كتابه: العربية والنص القرآني، دار قباء القاهرة،2001، ص:20، وللتوضيح أكثر ينظر الصفحة 523 من المرجع نفسه .

[4] ممدوح عبد الرحمن: من أصول التّحويل في نحو العربية، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص: 41.

[5] طاهر سليمان حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، الإسكندرية 1999، ص: 18 .

[6] محمود أحمد نحله: مدخل إلى دراسة الجملة العربية،دار النهضة العربية، بيروت،1998، ص: 26 .

[7] ينظر إلى: 1- أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص: 207. / 2 - حسام زكي الدين: أصول تراثية في اللسانيات الحديثة، المكتبة اللغوية- مكتبة النهضة المصرية، ط 3 /2005 ، ص: 229 و230.

[8] محمود أحمد نحلة: مرجع سابق، ص: 26.

[9] محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، 2003، ص:237.

[10] ينظر: محمد خان: لغة القرآن الكريم، دراسة لسانية تطبيقية للجملة الفعلية في سورة البقرة، دار الهدى،عين مليلة- الجزائر، ط1 /2004 ، ص: 28.نقلا عن خليل أحمد عمايرة، مكتبة المنار الزرقاء، الأردن، ط1/1998 ،ص 30.

[11] محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية، ص: 09.

[12] أحمد مومن: مرجع سابق، ص: 204.

[13] نفسه، ص: 204 .

[14] نفسه: ص: 210.

[15] ينظر: أحمد مومن، مرجع سابق ص: 212.

[16] - محمد علي الخولي: قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، السعودية - الرياض، ط1/ 1402هـ - 1981،ص: 22.

[17] أحمد مومن : مرجع سابق، ص: 212.

[18] ممدوح عبد الرحمان، مرجع سابق، ص: 47.

[19] محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، دار غريب، القاهرة، 2006، ص: 13.

[20] محمد علي الخولي: مرجع سابق، ص: 22.

[21] عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، 1997 ، ص: 124.

[22] أحمد مومن: مرجع سابق، ص: 208.

[23] ممدوح عبد الرحمان، مرجع سابق، ص :31 .

[24] ينظر : عبد القادر الفاسي الفهري" في كتابه (اللّسانيات واللغة العربية)، و"مشال زكريا" في كتابه (الألسنيّة التّوليديّة التّحويليّة)، "محمد علي الخولي" في كتابه (قواعد تحويلية للغة العربية)، و"مازن الوعر" في (نحو نظرية لسانيه عربية حديثة) ، و"محمد حماسة عبد اللطيف" في كتابه (من الأنماط التحويلية في النحو العربي)....الخ.

[25] عطا محمد موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء، عمان، ص: 238.

[26] محمّد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية، ص: 21.

[27] ممدوح عبد الرحمان، مرجع سابق، ص: 18.

[28] للإطلاع أكثر على هذه القضية يُنظر إلى: تمام حسان: الأصول: دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب- النحو، فقه اللغة، البلاغة، عالم الكتاب، أميرة للطباعة،2000. و لم يتحدث عن هذه القضية في صفحات محدّدة و إنما فصل القول في عديد من المباحث.

[29] عبده الراجحي: مرجع سابق، ص: 143 - 144.

[30] سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 241/3 ، و يرى أيضا أن «أول الاسم الابتداء، وإنّما يدخل الناصب و الرافع سوى الابتداء (...)عبد الله منطلقٌ، إن شئت أدخلت (رأيْتُ) عليه فقلْتَ: رأيْتُ عَبْدَ الله منطلِقًا ...» ، 1/ 24،وفي هذا إشارة إلى فكرة الأصل والفرع وفي هذا إشارة إلى فكرة الأصل والفرع.

[31] تمّام حسان، مرجع سابق، ص: 127 و ما بعدها، وهنا لم يشر إلى علاقتها بالتحويل عند التحويليين و إنّما تحدث عنها كظاهرة نحوية و صرفية.

[32] ابن جنّي: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 317/1.

[33] أحمد حساني: السمات التفريعية للفعل في البنية التركيبية، مقاربة لسانية، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 1993، ص:25ـ 26.

[34] عقد ابن جنّي بابا في الخصائص ج1، ص: 284 و ما بعدها وبابا في الجزء الثاني سمّاه شجاعة العربية؛ يستحسن الاطلاع عليهما.

[*] الملكة هي الكفاءة عند تشومسكي وعرف مصطلح الملكة أيضا عند ابن خلدون ومفهومها يقارب مفهوم الكفاءة عند تشومسكي، والتحويل العكسي هو الرجوع إلى أصل التركيب.

[35] شفيقة العلوي: الجملة في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، قراءة توليدية تحويلية، مذكرة ماجستير، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر،1998،ص: 431 (الخاتمة). وينظر أيضا إلى: عبد الحميد السيد : دراسات في اللسانيات العربية، المشاكلة التنغيم- رؤى تحليلية، دار و مكتبة الحامد، عمان، 2003، ص:141- 142 و 154 وما بعدها.

[36] محمّد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية، ص: 21.

[37] نفسه، ص: 21 – 22.

[38] سيبويه، الكتاب،344/1 – 345، ويضيف قائلا: « ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب مايعني».

[39] ابن جنّي، الخصائص، 1/ 279 - 280.

[40] ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، 1996 ،433/2.

[41] بشير إبرير: محاضرات في نحو النص و نظرية النظم، مقدمة لطلبة الدراسات العليا، 2005 -2006، جامعة بسكرة.

[42] ينظر إلى: 1- عبد الحميد السيد، مرجع سابق، ص: 99 - 100./2- تمام حسان، مرجع سابق، ص: من 23 إلى 126، 138 وما بعدها، ص: 206 وما بعدها. يقدم تمام حسان في كتابه (الأصول) عرضا ثريا فيما يخص الأصل وما يتعلق به من قضايا كأصل القاعدة، وأصل الكلمة والرد إلى الأصل أو التأويل وتخريجات النحاة ، والعدول عن الأصل .... الخ، وهي قضايا صرفية ونحوية ننصح بالإطلاع عليها حتى تتم الفائدة، فمقامنا لا يتسع للتفصيل.

[43] محمّد عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر–

لونجمان ، ط1/ 1994، ص: 269.

[44] نفسه، ص: 268.

[45] حمّادي صمّود: التفكير البلاغي عند العرب، أسسه وتطوره إلى القرن السادس (مشروع قراءة)، منشورات الجامعة التونسية، ص: 47.

[46] حسن طبل: علم المعاني في الموروث البلاغي: تأصيل وتقييم، مكتبة الإيمان بالمقصورة، ط$_2$/2004، ص: 7 - 8.

[47] حسن طبل: المعنى في البلاغة العربية، دار الفكر العربي القاهرة، ط$_1$/1418 – 1998.

[48] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق محمد شاكر ومحمود أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني، جدة، ص: 81.

[49] ينظر: نفسه، ص: 87.

[50] يرى اللغويون أن هذه الفكرة تتقارب مع فكرة تشومسكي التوليدية (القاعدة النّحوية تنتج عددا لا حصر له من الجمل). ينظر إلى: محمد عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية، ص: 55 - 56.

[51] محمد عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية، ص: 55 – 56.

[52] الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص: 146.

[53] محمد عبد المطلب: البلاغة العربية، قراءة أخرى، الشركة المصرية العالمية- لونجمان- القاهرة، ط$_1$/1997، ص:124.